

طالبوا بسرعة تقنين أوضاعها القانونية

# المستثمرون يرحبون بالشراكة مع الحكومة ويعتبرونها مسماراً في نعش الفساد



جولة أخرى يقودها الاقتصاد المصري تضعه في تحد جديد أمام قواه المنهكة إما أن يسترد لواء ويتعافى أو يذهب في رحلة طويلة من الركود والكساد هذه الجولة تحتم على الاقتصاد الجريح أن يفتح ذراعيه للقطاع الخاص دون التمييز بين رديته من جيدة وهذا يضع من اتفاقية الشراكة بين القطاعين العام والخاص وهو ما يسمى بمشروعات «B2».

تتضمن هذه الشراكة إتاحة للقطاع الخاص القيام بمشروعات كان من المقرر أن تقوم بها حكومة وذلك مقابل الانتفاع بها لمدة تصل إلى 30 عاماً.

يؤكد مصطفى السلاب وكيل اللجنة الاقتصادية بمجلس الشعب على أن فكرة شطهاد القطاع الخاص هي فكرة صعبة تتبع من القصور الثقافي والرؤية غير الواقعية لدرء قطاع الخاص في مصر معللاً بأن مصر من كبر الدول المستقبلية للاستثمارات من الخارج فكيف تكون هذه الرؤية المتشائمة للقطاع الخاص هي ملاذ الفكر المصري خاصة أن القطاع الخاص يخضع لأكثر القوانين إحكاماً وصرامة ألا وهو قانون العرض والطلب فيجب أن نسلم بواقع الاحتياجات الموجودة بالمجتمع المصري

حيث إن مصانع القطاع العام وشركاته شبه متوقفة عن العمل وإنتاجها لا يكفي مصر ولو ليوم واحد في الوقت الذي يسيطر فيه القطاع الخاص على 80% من الناتج القومي الإجمالي لمصر مضيماً أنه بعيداً عن التقليد الأعمى للأداء العام للاقتصاد العالمي فإن الممارسات التي يتبعها الاقتصاد الأجنبي أثبتت أن القطاع الخاص ركن أساسي في قاطرة التنمية من خلال مشروعات مثل الـ B2 - Bot أما في مصر فالقطاع الخاص ينبعث بالاستغلال الجائر لثروات البلد لحساب فئة معينة وهذا الاعتقاد السري لدى الفكر المصري جراء التلاعبات التي تصدر من قبل الشركات العاملة في هذا القطاع.

وطالب بسرعة تقنين نظام الشركات العامة في القطاع الخاص ومساعدتها على النهوض وسط أجواء الأزمة المالية العالمية التي عصفت بالاقتصاد العالمي مصرحاً بأن نظام الشراكة بين القطاعين العام والخاص هو أول خطوة لاستعادة مجد الاقتصاد المصري مرة أخرى.

وفي سياق متصل أوضح الدكتور مصطفى النشري أستاذ التمويل والاستثمار في جامعة مصر الدولية مدى فعالية نظام الـ B2 وأهمية تطبيقه في مصر ولكن بشروط تتمشى مع تقنين الوضع القانوني بأن تصل النسبة التي تشارك بها شركات القطاع الخاص الأجنبي إلى 50% حيث لا تتعداها كما هو الحال الآن فبعض الشركات الأجنبية وصلت نسبة تملكها للمشروعات المصرية إلى 100% متقداً بذلك السياسة التي تنتهجها الحكومة في الـ 20 عاماً الأخيرة الأمر الذي دفع بالاقتصاد المصري إلى فوهة البركان وجعله عرضة للبيع والتقسيم من قبل المستثمر الأجنبي.

كما أكد على ضرورة تدخل البنوك التي لديها فائض من الأموال والودائع في عملية الاستثمار وعدم ترك الساحة خالية أمام القطاع الخاص الأجنبي وبالتالي يحقق استفادة لأصحاب الودائع إلى جانب طرح بعض أسهم هذه الشركات بالبورصة وذلك لتثقيف حركة التداول بالبورصة متهماً الإجراءات التي اتخذتها الحكومة من بيع وتقسيم الأراضي وتمليكها لمستثمرين أجانب الذي أدى بدوره إلى بيعها لمستثمرين يهود من أصل إسرائيلي وقتل مصر لاسترجاعها أمام القضاء الدولي وخسرت تعويضات تصل إلى مليار جنيه وكذلك باعت الدولة 250 ألف فدان للأمير الوليد بن طلال لم يستلح منها إلا 5000 فدان مما يعد إخلالاً بالأمن القومي المصري مطالباً بأن تكون هناك تشريعات تعطي للأجانب حق الانتفاع واستثمار الأراضي ولكن نحول دون تملكها.

كما أشار إلى أن القطاع الخاص المصري مازال في مرحلة الحبو ويتميز بالضعف وعدم قدرته على مواجهة التحديات العالمية وبالتالي لا يستطيع الاستثمار في مثل هذه المشاريع منبهاً على أن الحكومة وإن كانت فتحت الطريق أمام القطاع الخاص للاستثمار إلا أنها في ظل الحكومة الرشيدة تخلت عن المواطن منذ فترة طويلة. هذا وإن كان الاقتصاد المصري قد تم بيعه بالجملة للخارج ولصالح جهات أجنبية إلا أن نظام «B2» يعد

## مصطفى السلاب:

القطاع الخاص  
ركن أساسي في  
قاطرة التنمية من  
خلال مشروعات  
الـ PPP

شاهدت على عودة الاقتصاد الوطني إلى مصر لتعد هذه هي الفرصة الأخيرة أمامنا لإثبات أنفسنا أمام تحديات المستقبل وأخطاره وتصحيح أخطاء الماضي بالإضافة إلى الاستفادة من شركات القطاع الخاص أجنبية كانت أم وطنية في تدريس عمالة مصرية وفتح أسواق جديدة بالإضافة إلى إدخال التكنولوجيا الحديثة إلى الصناعة المصرية مؤكداً على أن اقتصاد مصر يجب أن يكون للمصريين.

ومن جانبها أشارت الخبيرة الاقتصادية الدكتورة هالة الهواري مديرة شركة إبيكون للاستشارات الاقتصادية إلى أن مشروع الـ «B2» يعد أول مسمار في نعش الفساد الاقتصادي والإداري الذي تعاني منه مصر في الآونة الأخيرة معللة بأن الحكومة تعمل وإن كانت على دفع عجلة التنمية إلا أنها لا تستطيع فعل ذلك بمفردها في ظل تواجد القطاع الخاص الذي يمتلك الكثير من الأصول والعقارات وكذلك يحاول اقتناص أي فرصة للاستثمار مما يفتح آفاقاً أمام أجيال جديدة لعبور بوابة الاستثمار وبالنسبة للأزمة العالمية فإنها وإن أثرت على القطاع الخاص المصري فهذا لا يعني أن يكف القطاع الخاص المصري ويحجب نفسه عن الاستثمار في مثل هذه المشروعات.

كشفت الهواري المستر عن الدور الفعال الذي يقوم به القطاع الخاص من خلال الإحصائية التي تؤكد أن 94% من الشركات العاملة بالقطاع الخاص والتي يصل عدد موظفيها من 50 أشخاص تساهم بنسبة 80% من الناتج القومي المصري. كما أشارت إلى أن الاحتكار الذي بات يجتاح قطاعات معينة بالقطاع الخاص لا تعد عائقاً بالمرّة أمام النظام الرقابي السليم واعتماد العمل بخطط اقتصادية سليمة وأن تخفف الأغلال التي تفرض عليه عداوئاً وظلماً مضميفة إلى أن فاتورة مشروعات «B2» يدفعها القطاع الخاص الذي يرغب في الربح والحكومة التي ترغب في التنمية والشعب الذي يؤمن بالرقى والتقدم ويؤيده.

منوهاً بأنه فسدت الأوان على أن يكون المجال الاستثماري في الاقتصاد المصري حكراً على الحكومة. من جانبه أبدى محمد عجلان سكرتير عام لجنة التشييد والبناء في جمعية رجال الأعمال احتجاجه الواضح على وصف القطاع الخاص بالسلب والاستغلال موضحاً أن القطاع الخاص هو ما تقوم عليه أعمدة الاقتصاد المصري بنسبة 80% في ظل الغياب الواضح للقطاع العام.

كما أبدى عجلان تأييده الواضح لمشروع الشراكة «B2» معللاً ذلك أنه نقلة حضارية في تاريخ الاقتصاد المصري مما يترتب عليه انتعاش الاقتصاد المصري ورفع قاطرة التنمية فهو يقيد الدولة من كافة الجوانب سواء من جهة مشاركتها في الأرباح والانتفاع بحق الإيجار إلى جانب تسلمها المشروعات جاهزة بعد عشرين عاماً مشيراً إلى أن نزاهة عملية طرح الأسهم والسندات وطرح وطرح المناقصات تجعل الشراكة خالية من أي تلاعبات أو احتكار من قبل جهات بعينها.

إلى هنا وبعد هذه المنحصلة من الآراء هل يا ترى سيكون نظام الـ PPP هو المنقذ للاقتصاد المصري؟ هذا ما سيحدده نظام الـ «B2» نفسه.



## هالة الهواري:

94% من شركات

القطاع الخاص

تساهم بنسبة 80%

من الناتج القومي